حكومتنا الرشيدة «كشتبان» قهوتها لا يكفي!

■ رحم الله السالف والتالف من الأيام القديمة التي كنا نعيشها، ولو أنها زمنياً يجب أن لا تتخذ صفة (القديمة) لأنها على بُعد مرمى حجر –من يد طفل– عن أيامنا (الجديدة) التي لا يهنأ فيها المواطن بنوم ليل ليستيقظ كالمذعور على عجل من كابوس فجر باتٍ يؤرّق الجميع، فيهرع إلى عملهِ –أو أعماله– دون أن يجد وقتاً كافياً في المنزل الضيّق (المُحدَث) و(الطارئ) و(الإسعافي المؤقت) لاحتساء فنجان قهوته الصباحية وما شابهه من مشتقات البُنّ مسحوبة الهواء أو مضغوطة العبوة أو محصورة الكمية في كيس بوزن الريشة يحتوي على أثر قهوة، فيضطر -نظراً لضيق الوقت– إلى احتساء تلك القهوة عند أصناف من بائعيها لم يكونوا يعرفون أرصفة المدينة ولا زواياها المزدهرة لينصبوا بضاعتهم فيها على شكل ماء ساخن -أو فاتر بسبب انقطاع الكهرباء– مع قليلٍ من غبار القهوة وذرّاتها وكثيرٍ من سكّر الجمعيات لتحلو أيام المواطن، ولكن ليبقى شارد الذهن مصاباً بالنعاس طيلة اليوم والأيام التي تليه...

قهوة الشارع (الكشتبانية) فقط بخمس وسبعين ليرة، يرتشفها المواطن بشفّة واحدة لا ثاني لها، فيلعن الساعة التي اخترعوا فيها الليرة لتكون ضمن عدّاد قهوة كعدّاد بنزين إلكتروني سريع، فتبلغ رقم الخمسة والسبعين في أقل من ثانية، بينما لا تتجاوز كمية القهوة التي يبتلعها المواطن آخر اللسان وأول البلعوم، وكأنها بذلك (كبسولة حلقوم) تدغدغ سقف حلق المواطن لهنيهة لا تفي بغرض استيقاظه الفعلي ولا تنبيه حواسه العملّي...

وماذا لو استيقظ المواطن على إجراءات حكومتنا العتيدة؟! هل سيسكت على تأشيرة عدّاد القهوة وتكشيرة بائعها؟!...ثم هل سيرضخ -بعد الاستيقاظ– لعدّاد المازوت والبنزين والكهرباء والتكسي والماء والدواء والشفاء والغذاء والكساء والبيع والشراء والكمنّترى والقفاء ومستلزمات الصيف وبعده الشتاء وكمّ هائل من العدّادات الأخرى التي سيقوم هذا المواطن بإصلاحها ليسترجع نومه الهانئ وأيامه القديمة؟!

عاشت أغنية (بالله تصبّوا هالقهوة وزيدوها هيل)...وعاش من غنّى (اسبقيني وروحي عالدار حطّي عالنار القهوة)...عاش من غنّى للقهوة العتيقة والموسيقا الرقيقة...عاش من رتّل أغنية (أحن إلى خبز أمي وقهوة أمي)...عاشت (مهابيج) فيروز والرحابنة...عاش كل من دق مهباجاً وطحن قهوة...عاش كل برازيلي ويمني يزرع القهوة ويحصدها...وأطال الله في عمر كل من يرعى ويسقي ويجني حبّات الهيل...وشكراً..شكراً ليُنّ (الفجر) و(حسيب) و(الأصيل) و(الحموي)، شكراً لـ(كنفش) و(كولومبوس) و(سيتي كافيه)، شكراً لـ(أبي سمرة) و(الضيافة)...شكراً لكل من يقف في وجه (نسكافيه)...شكراً للحكومة التي ذكّرتنا بأهمية القهوة في زمن النعاس، ولو أن كشتبان قهوتها لا يكفي!

سليمان أمين

القروض التشغيلية..
ماذا عن الضمانات.. ماذا عن الفوائد؟

■ صدر توجيه للمصارف العامة بإطلاق القروض التشغيلية فوراً..هذا التوجيه الذي أصدره مصرف سورية المركزي مؤخراً جاء بهدف دعم الصناعة الوطنية وتشجيعها ، وزيادة الإنتاج والتشغيل، مع الإشارة إلى أن التوجيه بإطلاق القروض التشغيلية ليس حديث العهد بل كان هناك توجيه سابق لإطلاق هذا النوع من القروض إلا أنها لم تفعّل على أرض الواقع، وخاصة في نقص سيولة بعض البنوك العامة، فقد طالب المصرف المركزي المصارف العامة التي لم تعتمد التعليمات التنفيذية لمنح القروض التشغيلية حتى الآن اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعداد هذه التعليمات واعتمادها ، وإطلاق المنتج والإعلان عنه بالسرعة القصوى، كما أتاح أمام المصارف التي تواجه مشكلات تعوق منحها القروض، بعد أن انتهت من إعداد التعليمات التنفيذية ولا تمتلك السيولة اللازمة، بضرورة إبرام اتفاقيات أصولية لإدارة القروض مع المصارف التي تمتلك السيولة الكافية.

ولا ننسى أن مجلس النقد والتسليف أصدر توجيهاً حمل رقم ١٢٤١ تاريخ ٢/٤/٢٠١٥ سمح بموجبه للمصارف العامة استئناف منح القروض للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك من مواردها الذاتية وذلك لغايات وضوابط محددة، على أن يتم منح القروض للقطاع الخاص والتعاوني والمشترك من الموارد الذاتية للمصارف، لتمويل المشاريع في عدد من القطاعات الاقتصادية، على أن تقوم مجالس إدارات المصارف العامة وعلى مسؤوليتها بتحديد آليات وضوابط منح هذه القروض لجهة شروط وغايات المنح والضمانات المقبولة ونواح أخرى سواها، وفق المحدد بأنظمة عملها وبما يتوافق مع الضوابط المحددة بهذا القرار مع مراعاة جملة من الشروط الإضافية.

وهذا دليل على أن قضية القروض هي قضية مثارة ولكن غير مفعّلة على أرض الواقع. فأين يقبع الخلل في ذلك؟ ولماذا تعيد الحكومة وتوجه بأهمية تفعيل هذه القروض بين الحين والآخر؟

طالب: منح قروض بمعدلات فائدة مرتفعة سيؤثر على الأسعار

القروض التشغيلية خطوة صحيحة (متأخرة) ولكن كما يقول المثل: (أن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي أبداً)، وفي الوقت نفسه فإن هذه القروض وجهت بالدرجة الأولى للمنشآت القائمة وليست لتوليد منشآت جديدة، وهنا يرى الباحث الاقتصادي نضال طالب في تصريحه ل(النور) أن القروض التشغيلية التي وجه المصرف المركزي لإطلاقها يعتبر قراراً قديماً جديداً، فقد وُجّهت المصارف العامة بإطلاق هذه القروض سابقاً، لافتاً إلى أنه من الضروري جداً أن تكون القروض التشغيلية ميسّرة لكي تستطيع أن تحقق جدواها.

ولفت الباحث الاقتصادي إلى أنه في حال التدقيق في التعليمات التنفيذية للقروض التشغيلية لدى معظم البنوك العامة نجد أن هناك اختلافاً من حيث معدل الفائدة التي وضعتها على القروض مما سيؤدي إلى التوجه لمصرف معين على حساب مصرف آخر، لأن المقترض سيتوجه إلى معدلات الفائدة الأقل وليس الأغلى، مؤكداً أن معدلات الفائدة التي وضعتها البنوك تعتبر مرتفعة.

وأشار إلى أنه من الأهمية بمكان أن تكون معدلات الفائدة للقروض التشغيلية منخفضة، لأن منح قروض بفوائد مرتفعة سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج على المنشأة وبالتالي ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها في السوق. لذا نؤكد أهمية أن تكون الفوائد التي تضعها البنوك منخفضة ومناسبة.

واستغرب طالب من توجه المصرف العقاري إلى منح قروض تشغيلية متسائلاً: (هل قام المصرف العقاري بمهمته كمصرف عقاري يمول العمليات العقارية حتى ينتقل إلى مهام أخرى للتمويل؟).

وعن الضمانات أوضح الباحث طالب أنه من المهم أن تكون الضمانات ذات مصداقية حقيقية وموثوقة وبعيدة عن التزوير، وخاصة فيما يتعلق بوثائق الملكية، التي شهدت تزويرا خلال الأعوام الماضية.

وبالنسبة للجدوى الاقتصادية من طرح هذه القروض وإطلاقها، لفت طالب إلى أن هذا النوع من القروض مفيد، فهي موجهة لنشاطات اقتصادية معينة ولدعم رأس مال المشاريع القائمة، وليست كالقروض الاستثمارية التي هدفها إقامة وزيادة عدد المنشآت على الأرض.

ونبه إلى أن هذا النوع من القروض سيكون له دور محدود بتعزيز الليرة السورية وسعر صرفها مقابل سلة العملات الأجنبية، كما سيكون لها دور غير مباشر في توفير فرص العمل لأن دورها هو تعزيز الإنتاج في منشآت قائمة وتأمين السوق ببعض متطلباته.

ورأى الباحث أنه من المهم أن تطرح قروض استهلاكية وعقارية وخاصة في ظل ارتفاع أسعار المواد وضعف القدرة الشرائية لدى معظم المستهلكين، وأن تكون هذه القروض بأقساط ميسرة وموجهة للموظفين ولمعظم ذوي الدخل المحدود، وقد تخفف من حدة الفجوة بين الأجور والأسعار، كما طالب بطرح قروض تجارية لتنشيط العرض والطلب في الأسواق وذلك عن طريق المصرف التجاري السوري.

فضلية: خطوة متأخرة ولكنها جيدة وذات أبعاد اقتصادية واجتماعية

الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية لفت في تصريحه (النور) إلى أن إطلاق القروض تعتبر مسألة إيجابية في إطار تحريك العجلة الاقتصادية وتوسيع قطاعات الإنتاج وزيادة العرض في السوق من السلع الأساسية والضرورية، إضافة إلى السلع البديلة التي هي السلع المستوردة، وهذا أيضاً يأتي في إطار دعم الليرة السورية وقيمتها، وأيضاً خلق مزيد من فرص العمل الجديدة بما يؤدي إلى إتاحة دخول جديدة للعاملين الجدد أو العاطلين عن العمل، لذا فإن هذه الخطوة لها نواح اقتصادية إنتاجية ونقدية واجتماعية، وهذهً القروض تعتبر تشغيلية وليست قروضاً استثمارية التي يكون الهدف منها التوسع، وهذا شيء صحيح في ظل الظروف الراهنة، إذ نحتاج حالياً إلى تشغيل ما هو موجود أكثر من خلق شيء جديد، فهي موجهة إلى مشاريع متعثرة وقائمة ومن شأن هذه القروض أن ترفع من سيولة هذه المنشآت المتعثرة، وبالتالي فإن الجدوى الاقتصادية من المشروع موجودة وهي على عكس المشاريع التي ستخلق جديداً والتي تحتاج إلى دراسة جدوى اقتصادية قبل إقراضها.

أما وضع سقوف معينة للقروض فهي رؤية صحيحة كنوع من المحددات، لأنه من الضروري أن يكون لأي قرار جديد ضوابط ومحددات، ووضع السقف هو نوع من أنواع المحددات والانضباط والالتزام، على اعتبار أن القروض التشغيلية مهمتها تشغيل عجلة الإنتاج وتستعاد من المنتج بسرعة، ويعتبر أمراً ضرورياً وضع ضوابط للمصارف ووضع ضوابط لأصحاب المنشآت التشغيلية، فالمصارف لا تستطيع أن تعطيهم كل شيء بل هي تعطيهم جزءاً لدعم سيولتهم الموجودة.

الضمانات يجب أن تكون موثوقة وغير منفرة..

وأضاف فضلية: (الضمانات يجب أن تكون ممكنة للمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر، والمطلوب أن تكون موثوقة تضمن حق المصارف، بحيث توضع ضمانات بحسب واقع المنشأة وحسب نوع النشاط والمقترض، وأن لا تكون واحدة على كل المقترضين، فقد لا تكون الضمانات العقارية هي الأسلم للمصارف، بل يمكن أن تكون ودائع ادخارية أو ضمانات مصرفية وهناك أنواع كثيرة هي ممكنة للمقترض عدا العقارية، والمصارف هي خير من يعلم ما هي الضمانات التي يجب أن تطلبها لتضمن حقها بحيث لا تضيع أموالها). واعتبر فضلية أن هذه الخطوة صحيحة ولكنها متأخرة و(أن تأتي متأخرا خير من أن لا تأتي)، مضيفاً: يجب تأكيد أهمية وضع ضوابط لهذه القروض وليس معيقات أو منفرات بحيث تكون الضوابط واضحة ومرنة وتسهل الحصول على القرض، ولكن في الوقت نفسه تضمن أن يحصل المصرف على أمواله وذلك للابتعاد عن الولوج في قضايا تعثر القروض التي نشهدها حالياً.

و ، إ

الابتعاد عن تكرار سيناريو التعثر.. وماذا عن المصارف الخاصة؟

■ لا بد من التأكيد على أن تكون الدراسة الخاصة بالضمانات الخاصة بالقروض التشغيلية جيدة ومستوفية كل الجوانب لكي لا تقع المصارف في التعثر بتحصيل قروضها التشغيلية، كما لا بد من التأكيد على أهمية أن يكون للمصارف الخاصة أيضاً دور في طرح هذا النوع من القروض، فدعم الإنتاج المحلي وتعزيز قدرة الليرة السورية ليست مسؤولية المصارف العامة وحدها بل هي أيضاً دور كل الفعاليات الاقتصادية ومنها المصارف الخاصة، فوفق بعض المتابعين فإن المصارف الخاصة لم تقم بدور اقتصادي ملموس على أرض الواقع لدعم الاقتصاد الوطني رغم كل التسهيلات التي قدمت لها من قبل الحكومة، بل هي تجني الأرباح فقط واهتمت بجيبها دون غيرها..فهل سيكون لها دور..متسائلاً: لماذا لا تقوم الحكومة بإلزام المصارف الخاصة بطرح قروض تشغيلية أو استثمارية أو تجارية وحتى استهلاكية؟.

الخلايا الجذعية.. الحصاد العلمي لجامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية

■ بمكرمة من السيد الرئيس صدر المرسوم رقم ١٩١ تاريخ ٦/٥/٢٠٠٥ القاضي بإحداث جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية التي تضم الكليات التالية:

* كلية الطب البشري.
* كلية طب الأسنان.
* كلية الصيدلة.
* كلية الهندسة الطبية.
* كلية التمريض.
* كلية إدارة المشافي.

تقدم الجامعة للطالب التعليم وفق المناهج المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي السورية والمتكاملة مع الجامعات المرجعية العالمية والمصنفة من أول مئة جامعة في العالم، إضافة إلى مكتبة مرتبطة بمكتبات الجامعات العالمية، إضافة إلى توزيع المحاضرات الورقية مع CD لجميع المراحل الدراسية، تؤمّن الجامعة السكن للطالبات ضمن الحرم الجامعي، أما من يرغب من الطلاب فتؤمّن الجامعة له السكن خارج الجامعة.

ترتبط الجامعة مع الجامعات الحكومية باتفاقيات تعاون علمية– ثقافية - بحثية، وتتعاون مع الجامعات الدولية من خلال اتفاقيات التعاون بين هذه الجامعات والجامعات الحكومية، وتتمتع بمشفى تعليمي مميز في الموقع والأداء.

على هامش الحصاد التقينا الأستاذ الدكتور إلياس بطرس، عميد كلية طب الأسنان والمشرف على الحصاد العلمي المتعلق بالخلايا الجذعية وتحدث بكثير من التفاؤل عن هذه التجربة فأكد أن هذا المشروع هو من الأبحاث العلمية الهامة التي تجرى على مستوى العالم، لذلك تبنته كلية طب الأسنان باعتباره مشروعاً إنسانياً يهدف إلى معالجة كثير من الأمراض، ولاسيما أولئك الذين تضرروا بسبب الأحداث المؤلمة بسورية وكثير من الأشخاص أصيبوا بالجهاز الحركي مثلاً، ونأمل من خلال هذه الأبحاث أن نصل إلى نتائج واعدة من أجل هؤلاء وإعادة تأهيلهم ليعودوا إلى حياتهم شبه الطبيعية.

هناك أبحاث عالمية أجريت في هذا المجال ونحن نعتمد هذه الأبحاث مرجعية وننطلق منها في محاولة لإكمالها حتى نصل إلى نتائج واعدة.

وفي معرض رده على سؤال المشاركين أكد الأستاذ الدكتور إلياس أن المشاركين في الفرق البحثية هم من جميع الجامعات السورية التوءم معها، وهذا التعاون سيستمر تطبيقاً لهذه الاتفاقيات الموقعة معها، وبهذا سيكون تحقيق أي نجاح مسجل باسم الجميع، وفي الحقيقة لدينا مجموعة من الطلاب العراقيين وقسم من هؤلاء الطلاب ضمن الفرق البحثية ونحن نتعاون مع الجميع من أجل سورية.

وهنا لابد من الإشارة إلى حصول جامعة الأندلس كلية طب الأسنان على المرتبة الأولى بالنسبة للجامعات الخاصة في امتحان الكفاءة الطبي الموحد لهذا العام الذي يجريه مركز القياس والتقويم التابع لوزارة التعليم العالي السورية.

وإن جامعة الأندلس تسعى دائماً لتأمين النوعية العلمية المتوفرة في الغرب لمن لا يرغب في السفر خارج القطر.

كما ترغب الجامعة من خلال مشافي الأندلس غير الربحية، التي ترعى إنشاءها أن تكون بديلاً لمن يرغب في العلاج في الدول المتقدمة طبياً، وتسعى الجامعة لربط شريحة المغتربين بالوطن من خلال البحث العلمي النوعي المتمثل بالوصول إلى نوادي الجوائز العلمية العالمية بالتعاون مع الجامعات الحكومية (دمشق - حلب - تشرين - البعث– حماة–) للوصول إلى جائزة نوبل قبل ٢٠٢٠ التي ستساهم في تطوير العلاقة بين المغتربين والمقيمين من خلال التعاون المشترك لإنشاء أفضل المراكز الطبية لخدمة المواطن الكريم.

ويمكننا القول بأن الجامعة أسست من أجل إفساح المجال لأصحاب المواهب العلمية النوعية أن يكونوا الوجه العلمي المشرق والواعد لوطنهم الحبيب، في ظل القيادة الحكيمة للسيد الرئيس الدكتور بشار الأسد راعي العلم والعلماء قائد مسيرة التطوير والتحديث.

رمضان إبراهيم

جديدة الفضل.. والخدمات المفقودة!

جديدة الفضل بلدة صغيرة لا تبعد سوى بضعة كيلومترات عن مدينة دمشق، ولا يفصل بينها وبين جديدة عرطوز سوى طريق الأوتستراد الدولي الذي يصل العاصمة بالجنوب (قطنا وغيرها)، وهي في السجلات الرسمية توءم جديدة عرطوز، حتى أن بلدية الفضل تسمى (بلدية تجمّع جديدة عرطوز)، ولكن بلدية جديدة عرطوز تابعة لمحافظة ريف دمشق، أما بلدية الفضل فهي تتبع لمحافظة القنيطرة، وتكاد بيوت البلدتين تتلاصقان من شدة القرب بينهما.

■ لكن يأخذك العجب العجاب حين تحاول أن تقارن بين البلدتين على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والخدمية، فالفرق شاسع بينهما، ولا أبالغ في الكلام، ومن أراد أن يتحقق مما أقول، عليه أن يزور البلدتين، ويتلمس على أرض الواقع حقيقة ما أقول، ويتعرف على البون الشاسع ما بين البلدتين.

فالفروق واضحة من حيث التخطيط العمراني، واتساع الشوارع هنا وضيقها هناك، وانتظام الخدمات، ونظافة الشوارع والطرق والأسواق.. فجديدة عرطوز تعيش في القرن الحادي والعشرين من حيث الحداثة والرقي والجمال والنظافة والمستوى الاجتماعية والاقتصادي والثقافي والحضارة.

أما جديدة الفضل فهي تعيش اليوم وكأنها لاتزال تحيا في القرن السادس عشر أو ما قبل ذلك، فالشوارع ضيقة معوجّة وغير معبّدة، وهي أشبه بالأزقة، وهي أزقة فعلاً وليست شوارع، وتنتشر فيها الحفر والغدران المائية الآسنة انتشاراً كبيراً، ولا ترى فيها شارعاً مستقيماً طويلاً نظيفاً معبداً، وتوحي لك أزقتها بقوافل الإبل في القرون الوسطى، وهي تسير فيها بحثاً عن (خانات) تقيم فيها.. كما أن الفروق واضحة بين البلدتين من حيث المساكن والمظهر العام للبلدة، ومن حيث حداثة الأسواق والمحلات والعيادات والصيدليات وغيرها من الخدمات.

في حين لاترى في جديدة الفضل إلا البؤس والحرمان، والفقر المدقع واضح على سكانها وأسواقها ومحلاتها ومدارسها، وحتى على طلاب تلك المدارس، فالفقر يكاد يصرخ في وجه كل مرفق أو قاطن في هذه البلدة.

وبنظرة سريعة فقط على أهم أسواق بلدة الفضل وهو سوق الهال، ستجعلك مذهولاً، لما فيه من سوء، فالمظلات التي هي من مساعدات الإغاثة تغطي معظم محلات البيع، ولكنها لم توضع بحيث تحمي الخضار والفواكه ، فهي معروضة بصناديق على امتداد سوق الهال، معرّضة لكل أنواع البعوض والذباب والحشرات، وعلى الرغم من سوء المادة وعرضها، فالناس يقبلون على شرائها، لأن ثمنها رخيص، أضف إلى ذلك أنك لا تجد في سوق الهال من يراقب أو ينظم، فالإهمال الشديد واضح بيّن في كل مرافق السوق.

أما الكهرباء، وما أدراك ما الكهرباء في الفضل، فهي مسألة غاية في العجب، فلا نظام لها.. تأتي كيف ما تشاء، وتنقطع كيف ما تشاء، تنتظم يوماً أربع ساعات انقطاع وساعتيْ عمل، ولا تنتظم في أغلب الأيام، ويسود الظلام الدامس أغلب ليالي الفضل، أما إنارة الشوارع، فهذا كان شائعاً ويسري في ليالي ألف ليلة وليلة في الزمن السحيق.

وقلة وصول الماء أيضاً هو مما يعانيه أهل الفضل وحتى جديدة عرطوز، أشد المعاناة وخاصة الحصول على ماء نظيف، نتيجة كثرة ساعات انقطاعها.

الخبز متوفر ويوجد فرن واحد يعمل ليلاً ونهاراً، وهو مزدحم دائماً بالمواطنين، والكل يشكر الله على وجوده رغم أنه سيئ ولا يزال عجيناً وغير ناضج، فلدى السكان خوف وخشية من توقفه.. فقد توقف مثلاً يوم الاثنين ١٦/١١/٢٠١٥ لمدة ساعات من أجل الصيانة، ما أثار في قلوبهم الخوف والرعب.

وتحتاج المرافق الأخرى من صحة وثقافة وخدمات إلى المراقبة والمعاينة والعمل على إحداث نقلة حضارية في هذا التجمع الفقير.

إن نظرة مسؤولة إلى هذه البلدة (جديدة الفضل) من قبل القائمين عليها، وعمل مؤمن بالوطن، يمكن أن يخفف عن أهالي هذه البلدة، وينقلها لتساير ركب الحضارة والحداثة والتطور.

زبير سلطان

ليست أكثر من وخزة دبوس

■ السويداء – معين حمد العماطوري:

(النور) التي تلتقي المواطنين حملت مجموعة من تساؤلاتهم إلى الجهات المعنية، لتلقّي الإجابة عنها وإيصالها إلى المواطنين عبر صفحاتها.

يشكل انقطاع الكهرباء عبئاً كبيراً على الوطن والمواطن، إذ يرتبط به شريان الحياة اليومي بمتطلباته في كثير من الاحتياجات.. لكن هناك تساؤلات لشركة الكهرباء بالسويداء نأمل الإجابة عنها، وأولها: فاتورة الكهرباء التي تأتي بمبلغ لا يتجاوز ٥٠٠ ليرة سورية في دورة، وأخرى تأتي بأكثر من عشرة آلاف ليرة سورية، فكيف ذلك؟

ثانياً، من المفترض أن تكون العدادات الإلكترونية هي الأكثر دقة ومصداقية من تقدير التأشير الذي يقوم به الموظف من وراء مكتبه، فتلك العدادات غالباً ما تخطئ في تقديرها، فكيف يعالج هذا الخطأ؟ طريقة المعالجة السائدة: (الدفع ثم الاعتراض أو قطع الكهرباء)؟

ثالثاً، يتساءل أهالي السويداء: كيف يمكن أن تبقى مدينة مجاورة منارة طيلة الفترة المسائية حتى الصباح، وبالكمية نفسها التي تصل إلى السويداء وساعات التقنين نافت عن خمس ساعات فيها؟

رابعاً، لماذا خلال هذه السنوات الخمس لم تتوفر البنى التحتية للطاقة البديلة في السويداء، رغم توفر المواد والأماكن اللازمة، فبذلك تساعد الدولة نفسها بنفسها وتتجاوز القسم الأكبر من المشاكل؟

خامساً، في السويداء، الشبكات التي أكل عليها الدهر وشرب لم تُجدّد منذ ستينيات القرن الماضي؟

أما مسألة الرقابة فهي تتطلب علاقة تشاركية بين المجتمع الأهلي والجهات الرسمية، فارتفاع الأسعار أرهق الناس وبات الفقر يدق مضاجع الطبقات المتوسطة قبل الفقيرة، أما الأغنياء فالهجرة أخذتهم إلى بلاد الاغتراب، وربما تثير مسألة الهجرة التساؤل: كيف للجهات المعنية الحد من هجرة الشباب؟

النفايات في بعض الأحياء تشكل خطراً كبيراً على الصحة والبيئة، والجهات المعنية تحاول تلافي الموضوع، وترمي تقصيرها على عدم توفر المحروقات للسيارات الكبيرة، والمكبات وغيرها من المشاكل.

و(النور) تتساءل: كيف للجهات الرسمية ولحكومتنا الرشيدة أن تجدا حلاً لمشكلة الكهرباء بساعات تقنين أقل، وتزويد المحافظة بكميات أكثر من ٨٠ ميغا بدل الوصول إلى ٤٨ ميغا، ومضاعفة الجهود ووضع اليد على الضمائر في تقدير كمية الاستهلاك المنزلي بموجب الفواتير الصادرة.

أسئلة كثيرة وإجابة بطيئة، وقل اصبروا علّ الصبر يداوي النفس الكليلة عن الدواء المفقود بسبب رفع سعره أكثر من ٥٠ ٪.